منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM

ملخصات الخبراء
سياسة إقليمية

٢٩ أغسطس ٢٠١٩

إنهاء الحكم الذاتي في كشمير: التداعيات المحلية والإقليمية

عمر أصلان

ألغى رئيس وزراء حكومة "مودي" في الهند الوضعَ القانوني الخاص بولايتي جامو وكشمير من الأحكام المؤقتة للدستور الهندي. وكان هذا الوضع كفيلًا بأن يمنح الولاية الوحيدة ذات الأغلبية المسلمة في الاتحاد الهندي ولفترةٍ طويلة استقلالًا أكثر من الولايات الأخرى. أتت هذه الخطوة الخطيرة إثر الوعد الذي قدَّمه الحزب الحاكم (بهاراتيا جاناتا - BJP) قبل بدء الانتخابات الهندية عام ٢٠١٩ بإلغاء هذا الوضع القانوني الخاص بولايتي جامو وكشمير، وقبل فترة طويلة من اجتماع يوليو/تموز 2019 بين رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والذي ادَّعى الرئيس ترامب بعده أن رئيس وزراء الهند طلب منه التحكيم بين الهند وباكستان في قضية كشمير، ممَّا أدهش الجميع. كما تخطِّط الحكومة الهندية في الوقت الراهن لإعادة تنظيم الولاية من خلال تقسيمها بين جامو وكشمير ولاداخ، وخطوة كهذه سيكون لها عواقبُ داخلية وخيمة على باكستان والهند، وكذلك على المنطقة بأكملها.

لمحة تاريخية عن النزاع

تورطت كشمير في نزاعٍ طال أمَدُه، ورثته من جراء تقسيم الهند المأساوي وتأسيس دولة باكستان في عام ١٩٤٧، والذي قرَّر على إثره مهراجا كشمير - ذات الأغلبية المسلمة - الانضمام إلى الهند بدلًا من باكستان. وقد أدى هذا الانضمام إلى اندلاع الحرب الأولى بين البلدين في عام ١٩٤٨، والتي انتهت بوقف إطلاق النار بوساطة من الأمم المتحدة خلال اجتماع لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان في يناير 1949. وفي الاجتماع ذاته، اتُّخذ قرار يدعو إلى إجراء استفتاء حرٍّ ونزيه لتحديد مصير كشمير. وفي نهاية المطاف، حصلت باكستان على ثلث مساحة كشمير الأقل سكانًا، بينما حصلت الهند على الثلثين الآخرين، وهما الأكثر من حيث الكثافة السكانية، والأهم من الناحية الاستراتيجية، بما في ذلك وادي كشمير وجامو ولاداخ. غير أن الاستفتاء لم يُجرَ قطُّ.

استفادت الهند ورئيس وزراء كشمير الزعيم الشعبي الشيخ عبد الله من حقيقة أن هذا الاستفتاء لم يُجرَ قطُّ، حينما أبرما اتفاقًا في عام ١٩٥٢. إذ يمنح هذا الاتفاق كشمير حريةً محليةً أكثر من أي ولاية أخرى في الهند باستثناء الاتصالات والشؤون الخارجية والتمويل والدفاع. ولكن عندما بدأ الشيخ عبد الله في طرح أفكار بشأن الاستقلال الكامل بعد عامٍ واحد، ألقت الهند القبض عليه وضيَّقت الخناق على كشمير، وعيَّنت باكشي غلام محمد رئيسًا للوزراء بدلًا من الشيخ عبد الله، والذي بدأ في تأسيس نظام قمعيٍّ وفاسد. وفي ظلِّ حكم باكشي، وافقت «الجمعية التأسيسية» في كشمير - التي تشكَّلت في وقتٍ سابق في انتخاباتٍ مشكوك بأمرها - على انضمام كشمير الفعلي إلى الهند في عام ١٩٥٤. وبعد عامين، وُضع دستور كشمير، الذي أعلن أن كشمير جزءٌ لا يتجزَّأ من الاتحاد الهندي، وصُدِّق عليه بتصويتٍ شعبيٍّ آخر ولكنه مزوَّر. ثم أضفى البرلمان الهندي طابعًا رسميًّا على الانضمام، وأعلن أنه غير قابلٍ للإلغاء في عام ١٩٥٧.

وردًّا على التمرُّد الكشميري ضد حكم باكشي في عام ١٩٦٣، بعث نهرو رئيس الوزراء الهندي لال بهادور شاستري إلى الولاية. وحينها عزل باكشي، وقرَّر تخفيف سيطرة نيودلهي على كشمير، واستعادة حرية التعبير في الولاية، وإطلاق سراح الشيخ عبد الله من السجن. وفى الوقت نفسه، أراد وزير خارجية باكستان ذو الفقار علي بوتو تدخُّل الأمم المتحدة لتسوية النزاع والمساعدة على بدء المحادثات. وهكذا بدأت التقلُّبات بين فترات التهدئة (إذ تركت نيودلهي كشمير وحدها وسمحت بالحكم الذاتي بين شعب كشمير) وفترات التمرُّد العلني (إذ فرضت نيودلهي سيطرتها على الولاية وسلبت حقوق الشعب وشعوره بالحرية) في ولاية كشمير. وعندما تُوفي نهرو في عام ١٩٦٤، كان هناك الكثير من التوقعات في أن يتَّبع خليفته، لال بهادور شاستري، سياسة نهرو في كشمير التي تتَّسم بتقليص المرونة وزيادة القمع. وبالتزامن مع ذلك، أُعيد الشيخ عبد الله إلى

وقد اعتبرت باكستان هذه الاتفاقية دليلًا على استعداد الهند لإجراء محادثاتٍ بشأن كشمير في المستقبل. بينما فسرت الهند ذلك بأنه قبولٌ من باكستان بالتعامل مع كشمير على أنَّها مشكلة «ثنائية» بحتة، مستبعدة بذلك أي حاجة لتدخُّل طرف خارجيٍّ بما في ذلك الأمم المتحدة

السجن، وقرَّرت باكستان أن تستفيد من الظلم والإحباط اللذين أصابا كشمير بشنِّ حربٍ ثانية. غير أن خطَّة الحرب ذات المرحلتين التي حاولت إعادة توحيد كشمير مع باكستان فشلت فشلًا ذريعًا في عام ١٩٦٥؛ نتيجة لسوء التخطيط، وضعف الاتصالات الاستخباراتية، والمعلومات المضللة[1].

بعد أن أسفرت الحرب في شرق باكستان عن هزيمةٍ أخرى لباكستان، وقَّعت رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي ورئيس وزراء باكستان ذو الفقار علي بوتو اتفاقية سيملا عام ١٩٧٢. ونتيجة لذلك، أصبحت الحدود بين "آزاد كشمير" الخاضعة لحكم باكستان وجامو وكشمير الخاضعة لحكم الهند مقبولةً بوصفها «خط المراقبة» (LOC)، واتفق الجانبان على تطبيع العلاقات من خلال اتخاذ تدابير بناء الثقة وانسحاب القوات. وقد اعتبرت باكستان هذه الاتفاقية دليلًا على استعداد الهند لإجراء محادثاتٍ بشأن كشمير في المستقبل. بينما فسرت الهند ذلك بأنه قبولٌ من باكستان بالتعامل مع كشمير على أنَّها مشكلة «ثنائية» بحتة، مستبعدة بذلك أي حاجة لتدخُّل طرف خارجيٍّ بما في ذلك الأمم المتحدة. وبالرغم من السلام النسبي مدَّة العقد ونصف العقد التاليين، فقد اندلعت الأمور في كشمير في منتصف الثمانينيات عندما تدخلت نيودلهي مرةً أخرى في السياسة الكشميرية، حيث عزلت رئيس الوزراء فاروق عبد الله (نجل الشيخ عبد الله) في عام ١٩٨٤ وأحكمت سيطرتها. في الوقت نفسه، فإن باكستان - التي شجَّعتها النجاحات والإمدادات والمقاتلون في الجهاد الأفغاني والشراكة التي أُقيمت مع الولايات المتحدة في أوائل الثمانينيات - أصبحت على استعدادٍ لتقوم بتجديد الحراك في كشمير، كما حاولت ممارسة الضغط من خلال كلٍّ من الحرب السرية والعلنية على الهند من أجل تحقيق تقرير المصير لكشمير وتدويل الصراع. في هذه الأثناء، حاولت الهند الإبقاء على الوضع الراهن، وواصلت التعامل مع القضية على أنها قضيةٌ ثنائية بحتة، كما استمرت بذلك حتى الأحداث الأخيرة.

التداعيات على السياسة المحلية

واليوم، تجد باكستان نفسها في وضعٍ لا تُحسد عليه في مواجهة قرار الهند بشأن كشمير. وكردٍّ فعل أوليٍّ على أخبار إلغاء الحالة القانونية الخاصَّة بكشمير، قرَّرت حكومة حركة إنصاف الباكستانية - المسمَّاة تحريك إنصاف بالأردية (PTI) - فرض عقوباتٍ اقتصادية وتحجيم العلاقات مع الهند. وفي وقتٍ لاحق، قرَّرت أن تعبِّر عن القضية بصورةٍ أوضح في المنابر الدولية، بالإضافة إلى رفعها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC) بمساعدة الصينيين. واستبعد رئيس الوزراء الباكستاني، عمران خان، شنَّ الحرب منذ البداية. ومع ذلك، هيهات أن تؤدي أيٌّ من هذه الإجراءات إلى تراجع سياسة الهند تجاه كشمير. هذا، وقد صرح كلٌّ من الرئيس ترامب ووزارة الخارجية الأمريكية، أنه يتوجَّب على باكستان والهند حلُّ مشاكلهما من خلال حوار ثنائيٍّ مباشر، وقد كرَّرت روسيا التصريح ذاته، ممَّا تسبَّب في خيبة أملٍ كبيرة لباكستان.

قدَّم رئيس الوزراء الباكستاني، عمران خان، وعدًا بوضع خطَّة طموحة من أجل التنمية والاستقرار، في إطار تكوين صورةٍ قومية جديدة وحديثٍ جديد عن باكستان على الصعيد العالمي. ولكن فيما يتعلَّق بقرارها بشأن كشمير، فقد نصبت الهند فخًّا من المحتمل أن يخرِّب خطَّة خان بينما لا تزال في طور الإعداد، حيث ستجبره على الاختيار بين خطته الموعودة للتنمية القومية والدفاع عن القضية «المقدَّسة» في كشمير بجميع الوسائل الضرورية. قد يكون الدخول في أي نوعٍ من أنواع الحرب السرية أو حتى العلنية المحدودة من المفارقات، بحيث يمنح الفرصة للجماعات الباكستانية المتطرفة. وهذا سيؤدي إلى استنزاف التمويل الذي تشتدُّ الحاجة إليه في الوقت الذي يمرُّ به الاقتصاد الباكستاني بضائقة شديدة، ومن شأنه أن يساعد أولئك الذين يرغبون في ربط باكستان بالتطرُّف والإرهاب. في الوقت ذاته، ومنذ إطلاق وزير الدفاع الهندي لخدعته الواضحة باحتمالية تغيير الهند سياسة «عدم المبادرة باستخدام» الأسلحة النووية، وشكوك باكستان حول امتلاك حكومة "بهاراتيا جناتا" عيونًا في آزاد كشمير، يبدو أن باكستان ستزيد حتمًا من الإنفاق الدفاعي.

وقد صرح كلٌّ من الرئيس ترامب ووزارة الخارجية الأمريكية، أنه يتوجَّب على باكستان والهند حلُّ مشاكلهما من خلال حوار ثنائيٍّ مباشر، وقد كرَّرت روسيا التصريح ذاته، ممَّا تسبَّب في خيبة أملٍ كبيرة لباكستان

إن ظهور الهند بصورة «أكبر دولة ديمقراطية علمانية في العالم»، حيث لا يزال الجيش مطيعًا للسياسة أيضًا، كان عملًا صعبًا للغاية ما زال قيد الإنجاز، ومليئًا بالعنف الطائفي البالغ والمحتدم بين السيخ والهندوس والمسلمين وغيرهم. فقد واجهت الأقليات علاقة طويلة غير مستقرة مع الأغلبية الهندوسية؛ نظرًا لاختلاف العقائد في الهند والتساؤلات حول المكانة التي يجب أن تحتلها الأقليات العرقية والدينية في المجتمع، بعد أن ظهرت بقوة مع مرور الوقت. والآن، يحاول حزب بهاراتيا جاناتا - بدعمٍ من منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ القومية الهندوسية المتطرفة - تأسيسَ وحدةٍ ثقافية هندوسية داخل البلاد. ولا شكَّ أنَّ التحولات الأخيرة في الرأي الهندي والتطلُّع إلى «هند موحَّدة» ذات ثقافة هندوسية متجانسة، قد جرى أيضًا تسهيلها من خلال تزايد الدعم العالمي لليمين المتطرف والشعوبية والنفور المتزايد من التعدُّدية الثقافية.

التداعيات على المستوى الإقليمي والدولي

أظهر النزاع المتجدِّد حول كشمير مدى العلاقات الوثيقة بين باكستان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بينما أصبحت العلاقات بين مملكتي الخليج هاتين والهند متعدِّدة الأوجه بصورة كبيرة خلال العقدين السابقين. إذ تزوِّد الهند الخليجَ بالعمالة المؤهلة المطلوبة بشدَّة، بينما يُطلب منها أيضًا توفير الأمن. وسمحت الهند بممارسة النشاط السعودي الديني بداخلها، ويتزايد التنسيق الأمني الداخلي بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والهند. كما أن العلاقات الممتازة القائمة بين الهند وإسرائيل تستكمل هذه الصورة، وبالتالي أظهرت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ردودَ فعلٍ ضعيفة للغاية إزاء خطوة الهند بشأن كشمير، ممَّا يكشف أقصى ما يمكنها تقديمه من أجل باكستان. وأفادت التقارير أن رئيس باكستان السابق، برويز مشرف، صرَّح أنه «ليس بإمكانهم تحديد ما إذا كانت إيران صديقًا أم عدوًّا". ففي حالة كشمير، تستمتع إيران هي الأخرى بأفضل العلاقات مع الهند وتختار الحياد بشأن كشمير.

وقد فضَّلت الإدارات الأمريكية تجنُّب النزاع في كشمير، حيث أشارت أكثر من مرة إلى قرارات الأمم المتحدة والاستفتاء المقترح عام ١٩٧٢. ففي أعقاب اتفاقية سيملا، بدأ المسؤولون الأمريكيون يزعمون أن قضية كشمير يجب حلُّها بشكل ثنائيٍّ. وفي مذكرة أرسلها إلى الرئيس نيكسون حول اتفاق سيملا، قال مستشار الأمن القومي هنري كيسنجر: «يبدو أن الاعتراف الباكستاني الرئيس في هذه الوثيقة يمثِّل رغبة بوتو الواضحة في تسوية قضية كشمير على المستوى الثنائي وليس بمشاركة طرفٍ خارجي، كما هو الموقف الباكستاني التقليدي»[2].

وعندما اندلع الصراع مرةً أخرى دافعًا باكستان والهند إلى حافة الحرب، تدخَّل الرئيس بوش بهدوء، حيث بعث نائب مستشار الأمن القومي، روبرت غيتس، وريتشارد هاس من مجلس الأمن القومي (NSC) إلى الهند وباكستان. إذ أقنع غيتس وهاس باكستان بوقف تسلل المقاتلين إلى كشمير، وأقنعا الهند بالموافقة على معايير بناء الثقة[3]. وبالرغم من ذلك، ما زالت الولايات المتحدة لا ترغب في التوسُّط بين البلدين لحلِّ نزاع كشمير. ومن بين الأسباب أيضًا بدء ميل الإدارات الأمريكية أكثر نحو الهند، حيث ترى أنه من المحتمل أن تصبح قوةً عالميةً.

وعلى النقيض من ذلك، حافظت الصين فعليًّا على صداقتها مع باكستان في جميع الظروف. ففي حرب

وعلى النقيض من ذلك، حافظت الصين فعليًا على صداقتها مع باكستان في جميع الظروف. ففي حرب ١٩٧١، على سبيل المثال، خسر الجيش الباكستاني فرقتين من معدات الصين دون الدخول في حرب، ولكن الصين لم تقل شيئًا

١٩٧١، على سبيل المثال، خسر الجيش الباكستاني فرقتين من معدات الصين دون الدخول في حرب، ولكن الصين لم تقل شيئًا[4]. ولم يكن من المدهش على الإطلاق مساعدة الصين في رفع الحراك الهندي إزاء كشمير إلى جدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إذ تُعَدُّ هذه المساعدة خطوةً خاليةً من المخاطر ستمكِّن الصين من إحراز نقاطٍ سهلة لدى باكستان. كما حذرت الصين الهند من المزيد من الحراك تجاه كشمير، حيث يشير هذا التحذير المقنَّع إلى الأقاليم الصينية الواقعة في الأماكن النائية جهة كشمير. ما يثير السخرية هنا أن الهند الآن تحاكي في جامو وكشمير النموذج نفسه الذي تطبِّقه الصين في الوقت الراهن على مسلمي الأويغور في شينجيانغ؛ حيث تدعو المستثمرين إلى زيارة الولاية، وتوفِّر اتصالًا أفضل بين الولاية والمركز السياسي، وتغيِّر التركيبة السكانية في المنطقة تدريجيًّا، وتمارس «إعادة تأهيل» للشعب و«إعادة تثقيفهم»، ليصبحوا «مواطنين هنودًا صالحين» متوافقين مع الثقافة الهندوسية. ومن المؤكَّد أن «آثار التقليد» للطريقة الصينية أو الإسرائيلية التي تتعامل بها مع المناطق المتنازع عليها أو المحتلَّة مع التمتُّع بالحصانة الكاملة، هو ما حرَّك السلطات الهندية لفعل الأمر ذاته.

مزيد من التداعيات

واستنادًا إلى ما حدث حتى الآن، يجب توقع حدوث ما يلي في سياق التبعات المحلية والإقليمية للقرار الذي اتخذته حكومة "مودي" تجاه كشمير:

١. المزيد من الصعوبة في عملية السلام الأفغانية، حيث نشهد بالفعل تزايد العنف في أفغانستان، والذي قد يتصاعد أكثر، في حين أن باكستان ليس لديها حافز كبير للمساعدة في المفاوضات الأمريكية مع باكستان.
٢. زيادة التحركات الهندية (على الأقل إرسال قواتٍ هندية إلى أفغانستان) من أجل تأجيج شعور باكستان بأنها محاصرة، وأن الهند تستعدُّ للتحرك للسيطرة على أفغانستان بمجرَّد مغادرة الولايات المتحدة. ويُعَدُّ المزيد من الحراك الهندي تجاه أفغانستان القربانَ الذي ستستخدمه الهند أيضًا لإرضاء الرئيس ترامب. إذ سترغب الهند في الاطمئنان إلى أن طالبان وأيًّا من الجماعات الأخرى الموالية لباكستان غير قادرةٍ على الحصول على السلاح في أي وقتٍ قريب، الأمر الذي سيعمل على تقويض المفاوضات الحالية.
٣. قد تظل كلٌّ من الهند وباكستان متشابكتين في حربٍ سريَّة، حيث تُشعل الهند الهجمات الطائفية في أماكن مثل كراتشي، بالإضافة إلى الهجمات المتفرقة على بلوشستان في باكستان. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة دوامة العنف في المنطقة، وسيزيد من صعوبة خروج الولايات المتحدة النهائي من أفغانستان.
٤. العلاقات الهندية الإسرائيلية الوثيقة وزيادة استخدام الهند لتكنولوجيا المراقبة في كشمير، تعكس الممارسات الصينية والإسرائيلية في شينجيانغ وفلسطين على التوالي.
٥. الاشتباكات الحدودية المستمرة بين الهند وباكستان، تشير إلى احتمالية اندلاع حربٍ محدودة كما حدث في فبراير ٢٠١٩.
٦. قد تُصبح الهند هدفًا للجماعات التي تمارس العنف عبر الحدود، بالرغم من نجاحها في النجاة من الإرهاب الدولي إلى حدٍّ كبير.
٧. شك الجماعات الأفغانية المتزايد عند التفاوض مع طالبان بشأن قرار الحرب المدنية وتأثير باكستان القوي في هذه المفاوضات.

كما أسلفنا، فلا ينبغي على باكستان الوقوع في فخِّ الدعم السري لأي أعمال تمرُّد في كشمير. فمن المفترض أن باكستان قد اختبرت هذا الأمر عدَّة مرات ولكنَّها لم تعِ الدرس، ولا يوجد سبب يبرِّر وجوب تحرُّكها الآن. وعلى مدار التاريخ، كانت النتيجة الوحيدة على المدى المتوسط والبعيد لباكستان هي التطرُّف في الداخل

هذا هو أصعب اختبار يواجه عمران خان حتى الآن. لقد حاول الرئيس السابق أيوب خان إنقاذ كشمير في حرب ١٩٦٥ مع الهند، ولكن انتهى الأمر بإجباره على التقاعد بينما هو يحاول. وكذلك نواز شريف، وبنازير بوتو، وغيرهما من السياسيين المدنيين الآخرين (مثل عاصف علي زرداري) إمَّا مُنعوا من الاقتراب من القضية، وإمَّا عزلوا على إثر جرأتهم. وقُوضت محاولة الرئيس مشرف في (2007-2008)، حيث أُجبر على التنحي عن السلطة، بالإضافة إلى الهجمات الإرهابية على مومباي. والآن حان دور عمران خان. ونظرًا لوقوف المعارضة السياسية في الداخل مع الحكومة في الوقت الحالي، فقد تتمكَّن حكومة حركة إنصاف من تحويل الانتباه بحركةٍ مخادعة عن المشاكل الداخلية وجمع الشعب الباكستاني معًا. وبالرغم من ذلك، لن تلبث المعارضة في تحويل وجهتها ثانية إلى الحكومة وإلقاء اللوم عليها، إذا ما أخفقت الحكومة ورأت المعارضة أن كشمير لن تجري استعادتها قريبًا. وهذا من شأنه أن يدفع الحكومة إلى إسكات الأصوات المعارضة في الداخل بدرجةٍ أكبر وتكميمها، وهذا لن يخدم سوى الجهود الهندية الرامية لتصوير باكستان على أنها «روح ضائعة بين الأمم» و"دولة اصطناعية"[5]، تركِّز اهتمامها على الهند فقط.

كما أسلفنا، فلا ينبغي على باكستان الوقوع في فخِّ الدعم السري لأي أعمال تمرُّد في كشمير. فمن المفترض أن باكستان قد اختبرت هذا الأمر عدَّة مرات ولكنَّها لم تعِ الدرس، ولا يوجد سبب يبرِّر وجوب تحرُّكها الآن. وعلى مدار التاريخ، كانت النتيجة الوحيدة على المدى المتوسط والبعيد لباكستان هي التطرُّف في الداخل. وعليه، يجب أن تواصل باكستان جهودها في الحفاظ على كشمير والدفاع عن حقوق الشعب المنتهكة على يد حكومة بهاراتيا جاناتا في الهند، تحت أضواء دولية. كما يتعيَّن على باكستان لفت الانتباه إلى أي زيادةٍ في العنف المجتمعي داخل الهند، الأمر الذي يُعَدُّ من أكثر الأمور حساسيةً في المنطقة، ليتساءل العالم عن مصير الديمقراطية الهندية في ظلِّ حكومة "مودي". وإذا لم تستمر حكومة عمران خان في خطة التنمية، فإنها ستُقدم مساعدة غير مقصودة للجهود الهندية الرامية إلى وصم باكستان بالإرهاب وتقويض جهودها في تجنُّب فرض عقوباتٍ متعلِّقة بتمويل الإرهاب. وبدلًا من ذلك، ينبغي عليها أن تدع المناقشات المحلية الهندية حول المصير المظلم لـ«أكبر ديمقراطية في العالم» تغلي ببطء، وربما تصل إلى أقصى درجة غليان.

المراجع

1- Owen Sirrs, Pakistan's Inter-Services Intelligence Directorate: Covert Action and International Operations. pp. 53-51

2- Foreign Relations of the United States' .Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs) Kissinger (to President Nixon ,'Washington ,July .1972 ,5 https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76ve07/d274

3- Strobe Talbott ,Engaging India :Diplomacy ,Democracy and the Bomb .p20.

4-Foreign Relations of The United States ,1976–1969 ,Volume E ,7–Documents On South Asia,1972–1969 , 'Memorandum of Conversation ,Peking ,June 3:58-6:35 ,1972 ,22 p.m ,'.https//:history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76ve07/d268

5- Expressed by the former Indian External Affairs Minister and founding member of the BJP, Jaswant Singh. Talbott, p.85.

عن المؤلف

عمر أصلان هو زميل مشارك في منتدى الشرق وأستاذ مساعد في العلاقات الدولية بجامعة يلديريم بايازيد. حصل على الدكتوراه من جامعة بيلكنت. اهتماماته البحثية الحالية تشمل العسكر والسياسة في منطقة الشرق والتطرف والمقاتلين الأجانب.

عن الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دوليّة مستقلّة تتمثّل مهمتها في تطوير استراتيجيّات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعيّة، والازدهار الاقتصاديّ لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المتفانية في العمل العامّ، وبتعزيز مُثُل المشاركة الديمقراطيّة، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعيّة

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

sharqforum.org

/ SharqForum

SOUNDCLOUD / Sharq-Forum

منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM